

الملف

عصام شلهوب

الشركات الوهمية أخطبوط يسرق لبنان
زهدي: للتهريب انعكاسات سلبية على الاقتصاد

فتحت قضية تهريب حبوب الكبتاغون وغيرها من السلع والاموال من لبنان الى الدول العربية والاجنبية، الباب واسعا لحزمة من الاسئلة عن كيفية تمكن شركة من ممارسة اعمال مخالفة للقانون، وحول الجهة المخولة اعطاء شهادات منشأ لسلع منتجة في لبنان. لكن تبين بعد التدقيق والتحقيق ان الشركة المصدرة شركة وهمية



نائب رئيس غرفة التجارة والصناعة في بيروت وجبل لبنان نبيل فهد.

تهريب السلع بين الدول ودخولها بطرق غير شرعية ومن دون ضوابط هي من محفزات الارهاب والاعمال الارهابية، مما يهدد السلامة العامة. لذا، المطلوب التشدد في الاجراءات المتبعة لحماية مجتمعنا واقتصادنا بعيدا من اصدار البيانات والمواقف التي لن تجدي نفعاً. الدولة اليوم باتت مسؤولة بشكل مباشر وواضح، خصوصا بعد ازمة تهريب المخدرات الى السعودية، وحظر دخول منتجاتنا اليها والى دول الخليج الاخرى.

■ كيف ستتم معالجة تداعيات قرار السعودية ودول الخليج المتعلقة بالتصدير الزراعي والصناعي الغذائي من لبنان؟ ما هو المطلوب عمليا؟

□ كان للهيئات الاقتصادية موقف من الازمة، واعتبرت ان الدولة باتت على المحك بعد حظر دخول المنتجات الزراعية اللبنانية وقطاع التصنيع الغذائي الى اراضيها، عبر مسؤوليتها عن ادارة شؤون البلاد. ننتظر ان نرى سلسلة من الاجراءات العملية التي يجب ان تنفذ سريعا عبر ضبط المعايير الشرعية واقفال المعابر غير الشرعية. ائمني معالجة هذه الازمة التي ستكون لها اثار كارثية على الاف اللبنانيين وعلى الاقتصاد الوطني، خصوصا واننا نعتمد على ما يأتينا من عملات صعبة من جراء التصدير للاستمرار بادنى الشروط. ضبط منافذ التهريب ليس بالمهمة المستحيلة خصوصا ان عددها محدود، لذا فان السيطرة عليها لا تحتاج الا الى اتخاذ قرار جدي. ان الطرح الذي تقدم به رئيس الهيئات الاقتصادية محمد شقير لتنفيذ اجراءات فعالة، كان مقبولا من الجميع وخصوصا من المملكة العربية السعودية. يركز الطرح على التعاقد مع شركات مراقبة عالمية لمراقبة البضائع المصدرة في المرفأء قبل شحنها، وانشاء فريق عمل من اتحاد الغرف اللبنانية مهمته وضع لائحة ذهبية بالمصدرين الذين يتمتعون بسمعة طيبة لاعتمادهم في عمليات التصدير، اضافة الى تجهيز المرفأء والمعايير الحدودية باجهزة سكاكر متطورة والاستعانة بكلاب مدربة على اكتشاف المخدرات للقيام بعمليات الكشف على البضائع المعدة للتصدير. أمل في ان يتم تنفيذ هذا الاقتراح العملي.

مسؤولية الجمارك التأكيد
من صحة المستندات

□ وتتعلق اجراءات غرفة التجارة لاعطاء شهادات المنشأ بالتأكد من ان الشركة المعنية مسجلة وتم الكشف عليها، وان تكون معاملة التصدير مصدقة اما من وزارة الزراعة او من وزارة الصناعة، وعند غياب هذا التصديق لا تصدر غرفة التجارة شهادة المنشأ. ثمة معايير محددة ومتبعة لكل صنف يصنع في لبنان. يجب ان تدخل في صناعته مواد اولية محلية بنسبة 40% لكي تعتبر سلعا لبنانية الصنع. لدينا جداول بحسب الاصناف تسمح لنا بمعرفة نسبة المواد المحلية الداخلة في اي سلعة صناعية قبل اصدار اي شهادة صناعية. في عملية التصدير الزراعي، نعتمد على تصديق وزارة الزراعة للكشف على المنتج الزراعي. دورنا ينحصر فقط في معرفة ما اذا كانت الشركة المصدرة تعمل في مجال تصدير الخضروات والفواكه، ومسجلة بحسب الاصول ولديها موافقة وزارة الزراعة، عندها فقط يتم التصديق على شهادة التصدير، لكننا لا نكشف على المحتوى الذي يصدر.

■ ما هي انعكاسات عمليات التهريب على الاقتصاد الوطني؟

□ لا شك في ان للتهريب انعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني، وتفاقمه بات يشكل تهديدا مباشرا على غالبية القطاعات الصناعية

■ ما هي انعكاسات عمليات التهريب على الاقتصاد الوطني؟

□ لا شك في ان للتهريب انعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني، وتفاقمه بات يشكل تهديدا مباشرا على غالبية القطاعات الصناعية

■ هل اجراءات التسجيل تسمح بعدم كشف عمليات تزوير مستندات اي شركة وهمية؟

□ اجراءات التسجيل لا علاقة لها بإمكانات التزوير الذي يأتي بعد تسجيل الشركة. التزوير طبعا لا يمر عبر غرف التجارة ولا اي وزارة، كما ان الكشف عن البضائع والمستندات يتم بواسطة ادارة الجمارك. لا يمكن معرفة ما اذا كان التزوير قد تم واستعملت المستندات المزورة، الا عند مرور البضائع على المعابر الجمركية. لذا، من مسؤولية الجمارك التأكد من صحة المستندات او من البلد المصدر. هناك فصل بين امكانيات التزوير وتسجيل الشركات، ولا يمكننا تاليا معرفة ما تقوم به الشركات من اعمال مخالفة للقانون.

■ كيف يتم التأكد من صحة المستندات ومن حقيقة عملها قبل تسجيلها في غرف التجارة؟

□ لدى الغرف فرق للكشف على صحة ما ورد من معلومات عن الشركة التي طلبت تسجيلها. تنتقل هذه الفرق الى عنوان الشركة المذكور في المستندات للتأكد من وجود المركز ومدى قانونيته وملاءمته لمضمون عملها الموجودة في نظامها الاساسي. فاذا كان العنوان وهميا لا يمكن تسجيل الشركة مطلقا. هذه الخطوات الاساسية تقوم بها غرف التجارة للتأكد من قانونية مستندات الشركة التي تطلب التسجيل.

■ ما هي الاجراءات المتبعة لدى غرف التجارة والصناعة لاعطاء شهادات المنشأ الى اي سلعة تستصدر الى الخارج؟

■ بناء على افادة منه. تسجل هذه الافادة مع النظام الاساسي في السجل التجاري مع ذكر عنوان مثبت لهذه الشركة، من دون ان يتم التأكد من المعلومات المقدمة عن الشركة المسجلة، ويمكن لمن اراد الاطلاع على وضع الشركة في السجل التجاري. تسجيل الشركة في غرف التجارة يتطلب نظام الشركة واسماء المصارف التي تتعامل معها. لكن المهم هو عنوان الشركة، هل هو بالاجاز ام انه ملك، ام مستثمر بالسماح. علما ان نوع نشاط الشركة المقدم الى غرفة التجارة يجب ان يتوافق مع النوع المذكور في نظامها الاساسي.

■ كيف يتم التأكد من صحة المستندات ومن حقيقة عملها قبل تسجيلها في غرف التجارة؟

□ لدى الغرف فرق للكشف على صحة ما ورد من معلومات عن الشركة التي طلبت تسجيلها. تنتقل هذه الفرق الى عنوان الشركة المذكور في المستندات للتأكد من وجود المركز ومدى قانونيته وملاءمته لمضمون عملها الموجودة في نظامها الاساسي. فاذا كان العنوان وهميا لا يمكن تسجيل الشركة مطلقا. هذه الخطوات الاساسية تقوم بها غرف التجارة للتأكد من قانونية مستندات الشركة التي تطلب التسجيل.

■ ما هي الشركة الوهمية وكيف تصنف؟

□ من السهل اعتبار اي شركة مسجلة وهمية اذا لم تمارس موضوع عملها. يمكن ان تسجل على انها تعمل في استيراد وتصدير الخضار والفاكهة لكنها لا تمارس هذا العمل. من الصعب جدا على اي شخص معرفة ما اذا كانت هذه الشركة تمارس عملها بانتظام من خلال السجل التجاري، او غرف التجارة، الا اذا رفعت شكوى جزائية في حقها وخضعت للتحقيق.

الشركة الوهمية كيان يؤسس ليكون مثابة واجهة او غطاء، تسجل بصورة قانونية وفق مستندات رسمية، غير ان اعمالها وهمية وغير موجودة. الغرض الوحيد من الشركات الوهمية حماية "فرد او مؤسسة اخرى من الالتزام في التعاقد او التصدير". يتم استخدام الشركات الوهمية في التهريب الضريبي، تجنب الضرائب، غسل الاموال، او لتهريب المخدرات.

نائب رئيس غرفة التجارة والصناعة في بيروت وجبل لبنان الدكتور نبيل فهد اكد لـ "الامن العام" ان من السهل اعتبار اي شركة مسجلة وهمية اذا لم تمارس موضوع عملها، علما ان من الصعب جدا على اي شخص معرفة ما اذا كانت هذه الشركة تمارس عملها بانتظام من خلال السجل التجاري او غرف التجارة.

■ شركة وهمية تمكنت من تهريب مخدرات الى المملكة السعودية، وكانت تردداتها قاسية على التصدير الزراعي ولاحقا الصناعي الغذائي من لبنان الى المملكة. كيف يمكن انشاء شركة وهمية لممارسة اعمال مخالفة للقانون؟

□ يجب التفريق بين الشركات الوهمية التي يمكنها الحصول على مستندات رسمية، ان من وزارتي الزراعة والصناعة او من غرف التجارة، وتلك التي تقوم بتزوير تلك المستندات. نحن نواجه في هاتين الحالتين مسارين مختلفين: شركات وهمية مسجلة بصورة قانونية وفق مستندات رسمية غير ان اعمالها وهمية وغير موجودة، وشركات وهمية بمستندات مزورة. يتم انشاء الشركات وفق سلسلة خطوات تبدأ بوضع نظام شركة يوافق عليه كل الشركاء المؤسسين ويتم تحديد الرأسمال في المصرف وتبئته، وعدم التصرف به قبل ان يؤكد المصرف وجود الرأسمال المدفوع